

Distr.: General
19 February 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

برمودا

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	لمحة عامة عن الإقليم
٤	أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٥	ثانياً - الميزانية
٦	ثالثاً - الظروف الاقتصادية
٦	ألف - لمحة عامة
٦	باء - الخدمات المالية
٧	جيم - السياحة

ملحوظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، تشمل المصادر الخاص بحكومة الإقليم، ومن معلومات أحوالها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحوالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي:

www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml



الرجاء إعادة استعمال الورق

270213 260213 13-23723 (A)



٨ البناء	دال -
٨ النقل والمواصلات	هاء -
٩ الظروف الاجتماعية	رابعا -
٩ لمحة عامة	ألف -
٩ العمالة	باء -
١٠ التعليم	جيم -
١٠ الصحة	دال -
١١ الجريمة والسلامة العامة	هاء -
١٢ حقوق الإنسان والقضايا المتصلة بها	واو -
١٣ البيئة	خامسا -
١٣ المسائل العسكرية	سادسا -
١٤ العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين	سابعا -
١٤ وضع الإقليم في المستقبل	ثامنا -
١٤ موقف حكومة الإقليم	ألف -
١٤ موقف السلطة القائمة بالإدارة	باء -
١٥ الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	جيم -

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: برمودا هو، بموجب الميثاق، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

تمثل السلطة القائمة بالإدارة: الحاكم جورج فيرغيسون (أيار/مايو ٢٠١٢).

الجغرافيا: تقع برمودا في الجزء الغربي من المحيط الأطلسي، على بعد نحو ٩١٧ كيلومترا شرق ساحل ولاية نورث كارولينا بالولايات المتحدة الأمريكية. ويتألف الإقليم من ٨ جزر رئيسية و ١٣٠ جزيرة أصغر حجما.

المساحة الأرضية: ٥٧ كيلومترا مربعا.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٣٧٠ ٤٥٠ كيلومترا مربعا^(١).

عدد السكان: ٦٢ ٠٠٠ نسمة (تعداد عام ٢٠١٢).

التركيبة العرقية: ٥٤ في المائة من السود و ٣١ في المائة من البيض ونحو ٢١ في المائة من ذوي الأعراق المختلطة وأعراق أخرى.

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: هاميلتون.

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء غريغ كانونيه.

الأحزاب السياسية الرئيسية: حزب العمال التقدمي؛ وتحالف برمودا الموحدة.

الانتخابات: آخر انتخابات في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛ الانتخابات المقبلة في ٢٠١٧.

الهيئة التشريعية: مؤلفة من مجلسين هما مجلس الشيوخ الذي يضم ١١ عضوا معيّنا من قبل الحاكم (٥ أعضاء من اختيار الحاكم، و ٥ أعضاء باقتراح من رئيس الوزراء، و ٣ أعضاء باقتراح من زعيم المعارضة) ومجلس النواب الذي يضم ٣٦ عضوا يُنتخبون ضمن دائرة لفترة ولاية لا تزيد مدتها على خمس سنوات.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٩٩٦ ٨٥ دولارا (٢٠١١).

أهم الشركاء التجاريين: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة، وبلدان الجماعة الكاريبية.

الاقتصاد: الخدمات المالية، السياحة.

نسبة البطالة: ٨ في المائة (٢٠١٢).

الوحدة النقدية: دولار برمودا المربوط بدولار الولايات المتحدة بنسبة واحد إلى واحد.

نبذة عن تاريخ برمودا: اكتشفها في عام ١٥٠٥ الملاح الإسباني خوان دي برموديث، وسميت في ١٥١٠ باسم ”لا برمودا“. وظلت غير مأهولة إلى أن استوطنتها في عام ١٦٠٩ مجموعة مستعمرين إنكليز تحطمت بهم سفينتهم على شعابها وهم في طريقهم إلى فيرجينيا. وفي عام ١٦١٢، وسع الملك جيمس الأول الميثاق الملكي الممنوح لشركة فرجينيا ليشمل برمودا. وفي عام ١٦٨٤ ألغى هذا الميثاق وألحق حكم هذه الجزر بالتاج البريطاني.

(أ) بيانات المنطقة الاقتصادية الخالصة مستقاة من وثيقة مشروع ”The Sea Around Us“ الذي هو عبارة عن مشروع تعاون بين جامعة بريتش كولومبيا ومجموعة بيو البيئية (انظر الموقع الشبكي www.seaaroundus.org).

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

- ١ - عدل دستور برمودا لعام ١٩٦٨ في خمس مناسبات، كان آخرها في عام ٢٠٠٣. ويمنح الدستور الإقليم حكما ذاتيا داخليا شبه كامل يترك للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أدنى حد من الضوابط الدستورية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فإن الحاكم (والقائد الأعلى للقوات المسلحة) الذي يعينه التاج البريطاني هو المسؤول عن الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي والشرطة.
- ٢ - وللإقليم نظام حكم برلماني يتألف من الحاكم، ونائب الحاكم، ومجلس الوزراء، وهيئة تشريعية مؤلفة من مجلسين. ويعين الحاكم في منصب رئيس الوزراء عضو مجلس النواب الذي يبدو أنه أقدر أعضاء المجلس على كسب ثقة أغلبية أعضاء المجلس. ويرأس رئيس الوزراء مجلس وزراء قد لا يضم أكثر من ١٤ عضوا من أعضاء الهيئة التشريعية.
- ٣ - ويستند قانون برمودا ونظامها القانوني إلى القانون العام الإنكليزي ومبادئ المساواة، والقانون التشريعي الإنكليزي (الساري منذ عام ١٦١٢) والقوانين التي سنّها برلمان برمودا منذ ذلك الحين. وهيئة القضاء مستقلة عن الحكومة؛ ويُعين أعضاؤها باقتراح من رئيس القضاة. وتوجد ثلاث محاكم عاملة في برمودا هي: محكمة الصلح، والمحكمة العليا، ومحكمة الاستئناف. وينص قانون الأقاليم لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية ”للمواطني أقاليم ما وراء البحار البريطانية“.
- ٤ - ويجب ألا تقل سن الناخب عن ثمانية عشر عاما في تاريخ إجراء الانتخابات العامة أو الاستفتاء وأن يكون حاملا للجنسية البرمودية بحكم الميلاد أو بحكم الحالة، أو غير حامل للجنسية على أن يكون مسجلا في قائمة الناخبين منذ أيار/مايو ١٩٧٦. وقد استلم رئيس

الوزراء الحالي، غيريغ كانونيه مهام منصبه في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بعد يوم من فوز تحالف برمودا الموحدة تحت قيادته بالانتخابات.

٥ - وفي عام ١٩٩٥، أُجري استفتاء على مسألة الاستقلال. ومن جملة ٥٨,٨ في المائة من مجموع الناخبين الذين يحق لهم التصويت، وهو عدد صغير بمقاييس برمودا، صوت ٧٣,٦ في المائة ضد الاستقلال. وكان الحزب الموجود في المعارضة آنذاك، حزب العمال التقدمي، قد نظم ضمن أوساط مؤيدي الاستقلال حملة لمقاطعة الاستفتاء بحجة أن الأمر يتعلق بمسألة ينبغي حسمها في الانتخابات العامة.

٦ - وكانت لجنة استقلال برمودا، أفادت في تقريرها الصادر في عام ٢٠٠٥ بأن المسألة العرقية ظلت سمة حاضرة باستمرار في المشهد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وعبر مختلف مراحل تاريخ برمودا. ولا تزال الانقسامات العرقية في برمودا تُستغل، بقدر كبير، إما لتأييد الاستقلال أو معارضته، وفي سياق تحديد الأسلوب الواجب اتباعه للتأكد مما يريده السكان. فحزب العمال التقدمي الحاكم آنذاك كان يريد أن تُحسم مسألة الاستقلال في إطار انتخابات، بينما كان حزب برمودا المتحدة، سلف التحالف من أجل برمودا موحدة، يؤيد إجراء استفتاء بشأنها. وخلصت اللجنة إلى أنه يتعين على كلا الحزبين السياسيين أن يتبادلا الرأي بشأن مزايا كل من الأسلوبين.

٧ - وقد ذكر ممثل برمودا في كلمته أمام الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادي بشأن تنفيذ العقد الدولي الثالث لإنهاء الاستعمار التي نظمت في كيتو، في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ تموز/يونيه ٢٠١٢، أنه في حين أن حلم الاستقلال يظل باقيا وإن أرجى مؤقتا، فإن الرسالة التي تلقتها حكومة الإقليم الآن من السكان هو أن هذا المسعى ليس من بين أولياتهم الأولى. فتحول الإقليم إلى بلد مستقل يضعهم أمام مشكلة تخيرهم بين التخلي على الجنسية البريطانية التي اكتسبها مؤخرا أو الاحتفاظ بها، وهو ما يتطلب الاحتكام إلى استفتاء. ولم تعد برمودا موصومة تماما بوصمة "المستعمرة" أو مكبلة بالقيود الصارمة التي تنطوي عليها هذه الصفة، حيث إن حتى علاقتها مع المملكة المتحدة لم تعد هي ذات العلاقة (للاطلاع على النص الكامل للبيان، انظر الموقع الشبكي (http://www.un.org/en/decolonization/pdf/crp_2012_bermuda.pdf)).

ثانياً - الميزانية

٨ - تبدأ السنة المالية للإقليم في نيسان/أبريل. وتقول الدولة القائمة بالإدارة، إن أولويات التمويل لميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، ستركز على الاقتصاد، والتعليم، والشباب، والمسنين وإنعاش المجتمعات المحلية وإنفاذ القوانين. وقد وضعت الميزانية البالغة ١,٠٨ بليون دولار

والحوافز الاقتصادية المرتبطة بها على نحو يكفل أهداف السياسة المحددة في المجالات الرئيسية الثلاثة جميعها ويمد جسور الاستقرار توطئة لعودة النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٣. ولهذا الميزانية ثلاثة أهداف واسعة النطاق. أولاً، فهي ترمي إلى تجسيد الأثر المالي والاقتصادي الذي سترتب على مبلغ قدره ٩٨ مليون دولار ضخ في شكل حوافز حكومية متواصلة منها ٥٠ مليون دولار في شكل تدابير للتخفيف من الضرائب على الرواتب و ٤٨ مليون دولار في شكل امتيازات ضريبية لقطاعات الفنادق والمطاعم وتجارة التجزئة وأشكال أخرى من هذه التدابير. وثانياً، تستثمر الميزانية في عدد محدود من المبادرات الجديدة التي تستهدف تحفيز النمو وخلق فرص العمل، وتعزيز الجهود التي تبذلها برمودا لتصبح مركزاً للابتكارات، وتحويل الإقليم إلى وجهة سياحية مفضلة ومقصداً جديداً للاستثمارات التجارية. وأخيراً، ترسم الميزانية المسار الواجب اتباعه لإعادة التوازن إلى القطاع المالي في الإقليم على المدى المتوسط.

ثالثاً - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٩ - يقوم اقتصاد برمودا أساساً على تقديم الخدمات المالية إلى المؤسسات التجارية الدولية وعلى السياحة. أما القطاع الصناعي، فهو صغير ولا يزال البناء من عناصره الهامة، بينما تظل الزراعة محدودة إذ إن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة لا تمثل سوى ٢٠ في المائة تقريباً.

١٠ - وتقول الدولة القائمة بالإدارة إن تقديرات إجمالي الناتج المحلي للإقليم في عام ٢٠١١ قد كانت ٥,٥ بلايين دولار. ذلك أن الخسائر في فرص العمل وعدد المشاريع التجارية التي أغلقت قد أثر سلباً في الإنتاج، وأدى إلى تسجيل البلد لنمو سلبي للعام الثالث على التوالي. فقد شهدت عشرة قطاعات من أصل القطاعات الـ ١٥ تراجعاً في نشاطها الاقتصادي، وكان الأثر على أشده في قطاعات البناء، والتصنيع، والأعمال التجارية الدولية. وعموماً، فقد أدى التراجع في النمو الاقتصادي إلى تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني إلى ٤,١ في المائة في عام ٢٠١١. وتواصل في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٢ تراجع الأعمال التجارية الدولية، وعدد الزوار، وحجم العمل في قطاع البناء.

باء - الخدمات المالية

١١ - تمثل برمودا أحد المراكز الرائدة في أنشطة المال والأعمال الخارجية في العالم. وهي أيضاً أحد الولايات القضائية الرئيسية في العالم التي يحتكم إليها في مجال أنشطة التأمين وإعادة التأمين الواسعة النطاق. وتتولى تنظيم قطاع الخدمات المالية في برمودا هيئة متكاملة هي هيئة

النقد في برمودا التي لها سلطة تحصيل الغرامات المدنية. وليس للإقليم مصرف مركزي. وتتولى فيها إدارة ربط العملة بدولار الولايات المتحدة مصارف تجارية تلي العرض والطلب على أساس معدل واحد إلى واحد. والمصارف، لا هيئة النقد في برمودا، هي التي تملك احتياطي البلد من العملات الأجنبية.

١٢ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة والمعلومات المستقاة من حكومة الإقليم، فقد جرى تسجيل ٧٦٦ ١٤ شركة عالمية في برمودا اعتبارا من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وتدفع هذه الشركات رسوما لقاء الترخيص بالعمل في الإقليم. وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٢، سجلت ٦٣٢ شركة وشراكة عالمية جديدة، أي زيادة بنسبة ١,٣ في المائة مقابل نفس الفترة من عام ٢٠١١. ووفقا لمؤسسة أكسفورد لتحليل البيانات، تجاوزت قيمة بنية التجهيزات الصناعية في الإقليم في منتصف عام ٢٠١٢ ما يبلغه ٣٥ بليون دولار.

جيم - السياحة

١٣ - يتضح من الإحصاءات الحكومية التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة أن أكثر من ٦٥٥ ٠٠٠ مسافر زاروا برمودا في عام ٢٠١١، وأنفقوا ما مجموعه ٣٩٠ مليون دولار وأسهموا من ثم، بما نسبته ٥,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعمل ما نسبته ١١ في المائة تقريبا من أفراد القوة العاملة في الإقليم في وظائف ذات علاقة مباشرة بالسياحة التي أتاحت نحو ٢٠٠ ٤ وظيفة مباشرة، في حين يعمل نحو ٢ ٠٠٠ شخص في وظائف تتصل بخدمات للدعم.

١٤ - ورصدت لوزارة تنمية الأعمال والسياحة في عام ٢٠١٢/٢٠١٣ ميزانية بمبلغ قدره نحو ٣٨,٥ مليون دولار. ويتضح من الإحصاءات التي جمعتها منظمة السياحة للفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢ أن هناك تراجعاً بنسبة ٤ في المائة في إجمالي عدد الزوار الوافدين عن طريق الجو وفي السفن الجوالية، حيث انخفض عدد الوافدين منهم من الولايات المتحدة وأوروبا بنسبتي ٥,٨ و ٧,٨ في المائة تباعاً.

١٥ - ولوقف تلك الاتجاهات، شكلت حكومة الإقليم الجديدة الهيئة السياحية، وهي منظمة من القطاع الخاص مكونة من المتخصصين في قطاع السياحة. ويتضح من تقارير إعلامية، أن برمودا شرعت في عام ٢٠١٢ في حملة ترويج للسياحة في الإقليم بلغت تكاليفها ٤,٨ مليون دولار. وكانت حملة واسعة النطاق شملت التلفزيون والاذاعة، واللقطات الإشهارية والمواد المطبوعة وإعلانات في الهواء الطلق وأخرى على شبكة الإنترنت؛ وتخفيضات في الأسعار؛ وتسويقاً مباشراً بوسائل كالبريد الإلكتروني والنشرات؛ والكتيبات، العلاقات العامة ووسائل التواصل الاجتماعي.

دال - البناء

١٦ - خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، شهد قطاع البناء تراجعاً متواصلاً في مشاريع البناء الجديدة ومشاريع التجديد. ومن المتوقع أن تستمر حكومة الإقليم في تقديم الحوافز لهذا القطاع من خلال برنامجها للإنفاق على تجهيزات البنية التحتية رغم تقليصه. وفي هذا السياق، قامت الحكومة بتجديد كل من المرفق الموجود في الإقليم للتعافي من إساءة استخدام العقاقير، ومدرج مطار ل. ف. واد الدولي، وأتمت الحكومة مشروع المساح الضوئي بالأشعة السينية في الرصيف الكائن في هاميلتون.

١٧ - وتبلغ التقديرات الحكومية لقيمة الأعمال المنجزة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢ ما مقداره ٥٧,٨ مليون دولار مقابل ٦٦,٧ مليون دولار في نفس الفترة المنقضية في عام ٢٠١١، أي أقل مما كان بنسبة ١٣,٣ في المائة. وتشمل هذه القيمة التقديرية للأعمال المنجزة العمل الذي أنجز في المستشفيات والمدارس والمراكز المجتمعية، وقد أنجز القطاع الخاص ٤٤,٨ في المائة بينما أنجز القطاع العام نسبة ٣١,٩ في المائة.

هاء - النقل والاتصالات

١٨ - تقول الدولة القائمة بالإدارة إن برمودا تتمتع بقطاعي نقل واتصالات على درجة عالية من الجودة. فهناك شبكة من نحو ٢٢٥ كيلومتراً من الطرقات العامة المعبدة و ٤٠٠ كيلومتر من الطرق الخاصة، تضع حركة المرور في برمودا بين أعلى بلدان العالم كثافة، حيث يبلغ عدد السيارات فيها لكل كيلومتر ١٠٠ سيارة تقريباً. وكان من شأن القيود التي قصرت ملكية السيارات على سيارة واحدة لكل أسرة معيشية، واقتراها بسياسة لا تميز تأجير السيارات، أن أدى ذلك إلى نشوء شبكة للنقل الجماعي تستخدم بقدر كبير. ولا تزال خدمات النقل في وسائط النقل العام من حافلات وعبارات تتاح مجاناً للطلبة المقيمين في البلد.

١٩ - وهناك العديد من الرحلات الجوية التجارية المنتظمة التي تربط برمودا بعدد من الوجهات في الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة. ولبرمودا وكالاتها الخاصة في مجال تنظيم الملاحة الجوية والبحرية، والتي توجد بحوزتها سجلات تديرها إدارة الطيران المدني وإدارة الشؤون البحرية.

٢٠ - وللجزيرة أربع شركات للاتصالات الدولية، لثلاث منها مرافق خاصة ممتدة عبر الأطلسي تكملها مرافق متصلة بالأقمار الصناعية للخدمات الخاصة والاتصالات في حالات الطوارئ. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، تولت في برمودا هيئة تنظيمية أنشئت

حديثا المسؤولية عن قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية. وستكون هذه الوكالة غير الحكومية، الممولة من قطاع الاتصالات ذاته، مسؤولة عن إدارة ولاية تشريعية تتضمن حماية المستهلك وتطوير الأعمال التجارية.

رابعاً - الظروف الاجتماعية

ألف - لحة عامة

٢١ - وفقا لما قدمته الدولة القائمة بالإدارة من معلومات استقتها من حكومة الإقليم، رصد في عام ٢٠١٢/٢٠١٣ لوزارة الأسرة والشباب والرياضة نحو ٧٥ مليون دولار. واستخدم ما يقرب من نصف هذا المبلغ لضمان حصول الأفراد الذين ليست لديهم موارد كافية على المساعدة المالية. وفي عام ٢٠١٢، واصلت الوزارة تنفيذ البرنامج الناجح المعنون "برنامج المرايا" الرامي إلى توجيه الشباب إلى طريق يبعدهم عن السلوك المعادي للمجتمع وأنشطة التشكيلات العصابية.

٢٢ - وهناك نحو ٣٥ هيئة إدارية للرياضة الوطنية في برمودا. وفي عام ٢٠١٢، أعدت الوزارة سياسة رياضية وطنية من شأنها أن تسلم بأهمية الرياضة على جميع المستويات، تشمل المنافسات الإقليمية والدولية. وخلال العام نفسه، طورت البنية التحتية الرياضية المتقدمة على نحو ما يتضح من بناء مركز للألعاب المائية في المركز الرياضي الوطني يضم مسبحا أولمبيا طوله ٥٠ مترا ومنصة للقفز. وعلاوة على ذلك، أدخلت حكومة الإقليم حيز النفاذ قانون مكافحة المنشطات في الرياضة لعام ٢٠١١ وأنشأت الهيئة البرمودية لمكافحة المنشطات الرياضية، وتتولى هذه الهيئة مسؤولية كفالة امتثال الإقليم امتثالا كاملا للمدونة العالمية لمكافحة المنشطات.

باء - العمالة

٢٣ - تفيد الدولة القائمة بالإدارة إنه يتضح من بيانات العمالة أن في الفترة بين عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١١، بلغ عدد الوظائف التي فقدت ٢ ٢٠٠ وظيفة. وينعكس هذا في تراجع إيرادات العمالة في عام ٢٠١٢.

٢٤ - وفي عام ٢٠١٢، وسعت وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة المحلية المساحة الإجمالية لمناطق التمكين الاقتصادي، التي توفر منحا وامتيازات ضريبية لمؤسسات العمل المملوكة لبرموديين التي تتيح فرص عمل جديدة. ولتقديم خدمة أفضل لسوق العمل، فتحت الوزارة مركزا جامعا للتدريب المهني قامت فيه بدمج الخدمات القائمة وتوسيعها. ويضم المركز

موظفون فنيون مؤهلون يساعدون الأفراد على الحصول على عمل أو يحددون الاحتياجات التدريبية لتلبية مطالب القوى العاملة.

٢٥ - ومن المتوقع أن توفر أشغال تجديد مستشفى الملك إدوارد السابع التذكاري التي بدأت في عام ٢٠١٢، ورصد لها ٥٠٠ مليون دولار أكثر من ٣٠٠ فرصة عمل.

جيم - التعليم

٢٦ - خصّصت لوزارة التعليم ميزانية بمبلغ ١٣٣ مليون دولار للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ لتحقيق أهداف خطتها الاستراتيجية لنظام المدارس الحكومية البرمودية، لتوفير تعليم عالمي الجودة يستوفي للمعايير العالمية. وتفيد الدولة القائمة بالإدارة أن الوزارة واصلت التركيز على الإصلاحات التشريعية وحسنت إنفاذ التعليم الشامل بما يكفل ارتياد جميع التلاميذ للمدرسة وتلقيهم تعليماً جيداً.

٢٧ - ويبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة عند من تزيد أعمارهم عن ١٤ سنة في الإقليم ٩٨ في المائة تقريباً لدى الذكور و ٩٩ لدى الإناث. والتعليم في برمودا إلزامي لجميع الأطفال بين سن الخامسة والثامنة عشرة. ويرتاد المدارس العامة مجاناً حوالي ٥٨ في المائة من التلامذة البرموديين الذي هم في سن الدراسة الإلزامية. وثمة عدد من المدارس الخاصة التي منها ما يقدم التعليم الابتدائي في مراحله المبكرة. ولا تحصل هذه المؤسسات على تمويل حكومي.

٢٨ - وكلية برمودا هي المؤسسة الرئيسية في الإقليم لتعليم المرحلة الثالثة. وهي معتمدة لدى جمعية نيو إنكلند للمدارس والكليات من خلال لجنّتها لمؤسسات التعليم العالي. وتفيد الدولة القائمة بالإدارة أن للكلية "اتفاقيات مطابقة" مع ٢٢ جامعة وكلية في الخارج (يتعلق الأمر بعملية تقوم من خلالها مؤسسة بمطابقة دوراتها الدراسية بالدورات التي تقدمها مؤسسة أخرى، أو تقوم باستكمال بعضها في تلك المؤسسة). ويستفيد مواطنو الأقاليم البريطانية لما وراء البحار من سعر رسوم التعليم في الجامعات البريطانية الممنوح للطلبة البريطانيين.

دال - الصحة

٢٩ - كلفت وزارة الصحة بتعزيز وحماية صحة السكان وتأمين رفاههم. وبالنسبة لعام ٢٠١٢/٢٠١٣، رصدت للوزارة ميزانية قدرها ١٩١ مليون دولار، وهو ما يمثل ١٧,٧ في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي. وبالإضافة إلى لوائح تنظيم قطاع الصحة، تقدم الوزارة التوجيه السياسي لهذا القطاع الذي يشمل مستشفى للعلاج من الأمراض الحادة،

وآخر للأمراض النفسية، ومجلس برمودا للصحة، وخدمات الصحة العامة، ونظام التأمين الصحي والقطاع الصحي الخاص.

٣٠ - ووفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، فإن لإقليم برمودا نظام مالي مختلط يتألف من خدمات لتأمين الصحي الاجتماعي، والإعانات الحكومية (٣٢ في المائة)، والتأمين الصحي الخاص (٥٥ في المائة)، والقسط الذي يسدده الفرد من جيبه (١٢ في المائة) والقطاع غير الربحي (١ في المائة). وللإقليم ثاني أعلى معدل لنصيب إنفاق الفرد على الصحة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولكنه معدل يقل عن إيرادات الصحة. وفي عام ٢٠١٢، أنهت اللوائح التنظيمية الصحية الجديدة السياسة التي كانت تجيز للمرضى أن يدفعوا مقدما الأقساط المؤمنة من تكاليف علاجهم.

٣١ - ونسبة الشيوخ هي الغالبة على عدد سكان برمودا ومعدل الخصوبة فيها منخفض. ويبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة ٨٢,١ عاما للمرأة و ٧٦,٧ عاما للرجل. ويقل هذا المتوسط لدى السكان السود بأربعة أعوام عما عليه لدى السكان البيض.

٣٢ - وفي بيان صادر في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ عن المجلس الوزاري المشترك، وهو هيئة تضم القادة السياسيين وممثلي المملكة المتحدة وأقاليمها لما وراء البحار، بما فيها برمودا، أعلن عن التوصل إلى اتفاق بشأن أهمية التأمين الصحي والامتثال بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤ لشروط أنظمة الصحة، والتي هي عبارة عن صك صحي ملزم لجميع الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية البالغ عددها ١٩٤ دولة. وعلاوة على ذلك، اتفق المشاركون على تحديد واستخدام جميع المصادر المتاحة لتقديم المساعدة، ولا سيما من المنظمات الصحية الإقليمية والعالمية كمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ووكالات الأمم المتحدة، لتبادل أفضل الممارسات بشأن الاستراتيجيات والعمليات الصحية مع التركيز بوجه خاص على العلاج والرعاية من الأمراض غير المعدية، وتحسين تمثيل الأقاليم لدى الهيئات الصحية العالمية والإقليمية وصلاتها بها.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

٣٣ - تتولى وزارة الأمن القومي المسؤولية عن السلامة العامة وعن تعزيز المعايير المهنية لدى جهاز شرطة برمودا وكتيبة برمودا ومصلحة الإطفاء ودائرة الإنقاذ. ويتألف جهاز الشرطة من نحو ٤٣٣ شرطيا و ٧٥ من أفراد الاحتياط الجاهزين للاستدعاء. وورصدت من اعتمادات وزارة الأمن القومي البالغة تقديراتها الإجمالية ١٤٤ مليون دولار، اعتمادات لجهاز الشرطة بمبلغ ٦٦ مليون دولار من ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣.

٣٤ - ووفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، تلقى في عام ٢٠١٢ نحو ٢٠٠ مستشارا ومعالجا ومعلما في المدارس الابتدائية والمتوسطة والعليا تدريبا خاصا بالتصدي للعصابات، وذلك بغرض المساعدة في التصدي لنشاط العصابات الذي هو ظاهرة جديدة نسبيا على المجتمع البرمودي. وعلاوة على ذلك، حدثت وزارة الأمن الوطني القانون الجنائي لعام ٢٠١٢، حيث أدخلت عليه لأول مرة تعاريف لمعاني من قبيل "عصابة خارجة عن القانون" و "نشاط عصابي خارج عن القانون". وقد حددت لها الجزاءات المقابلة لتشديد العقوبات بما يتسق مع خطورة الجريمة إذا كان الفاعل عصابة خارجة عن القانون.

٣٥ - وقد نفذت وزارة العدل في عام ٢٠١٢ عددا من المبادرات التشريعية والبرامج المصاحبة الموجهة في المقام الأول إلى حماية السلامة الاقتصادية والمالية للإقليم بوصفه من الولايات القضائية الرئيسية في المجال المالي وإعادة التأمين. وفي هذا الصدد، واصلت الوزارة مبادرات سياساتها المحلية لمساعدة الإقليم على الامتثال لالتزاماته الدولية، وبالتالي زيادة حماية مصالح برمودا باعتبارها عنوانا من عناوين الأعمال التجارية الدولية.

واو - حقوق الإنسان والقضايا المتصلة بها

٣٦ - تطبق في برمودا الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان التالية: الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

٣٧ - ووفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، فقد بدأت في عام ٢٠١٢ في برمودا عملية تنفيذ قانون إطلاع الجمهور على المعلومات لعام ٢٠١٠. وفي خلال هذا العام، وضعت كل هيئة عامة كشوف المعلومات وبدأت في عملية تقييم مخططات إدارة المعلومات والسجلات وإعادة تشكيل هذه المخططات لتأخذ بأفضل المعايير والممارسات. وقد تمت صياغة الأنظمة المعمول بها بموجب القانون، وبدأت عملية تعيين مفوض لشؤون المعلومات.

٣٨ - ووفقا لتقرير وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث المعنون "حقوق الإنسان والديمقراطية لعام ٢٠١٢"، فإن حماية وتعزيز حقوق الإنسان في كل إقليم مسؤولية تقع في المقام الأول على حكومة الإقليم في حين أن حكومة المملكة المتحدة هي المسؤولة في نهاية المطاف عن ضمان وفاء الأقاليم بالتزاماتها الناشئة عن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي وسع نطاق انطباقها بما يشمل الأقاليم أيضا.

خامسا - البيئة

٣٩ - رصدت لوزارة البيئة والتخطيط والبنية التحتية ميزانية بمبلغ ١٤ مليون دولار تقريبا للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وتتمثل مهام هذه الوزارة في قيادة برمودا نحو تحقيق الاستدامة بحماية البيئة في الجزيرة الطبيعية منها والمعمورة.

٤٠ - وينتج حوالي ٩٨ في المائة من الطاقة الكهربائية كياناً خاصاً وحيداً يعتمد حصراً على الوقود الأحفوري لتوليد الكهرباء. وتوفر نسبة الـ ٢ في المائة الباقية محطة خليج تايتز لتحويل النفايات إلى طاقة، التي تملكها وتشغلها وزارة الأشغال العامة.

٤١ - ولبرمودا لوائح بشأن نقاوة الهواء تتضمن معايير بشأن الانبعاثات تضاهي ما هو سائد في الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي. وتقول الدولة القائمة بالإدارة، إن نوعية الهواء المحيط ترصد باستمرار في خمسة مواقع في أماكن مختلفة من الجزيرة. وترصد نوعية المياه الشاطئية مرة في الأسبوع. بموجب ترتيب تعاقدي مع منشأة علمية. وفي عام ٢٠١٢، وضعت استراتيجية زراعية بمشاركة واسعة النطاق لإصحاب المصلحة. ويجري سنويا قطع مليوني صنف من النباتات المستوردة وفحصها كعينات.

سادسا - المسائل العسكرية

٤٢ - تحتفظ برمودا بكتيبة دفاعية يبلغ قوامها ٦٠٠ جندي، يُطلق عليها كتيبة برمودا. وعلاوة على الأفراد الذي يعملون بدوام جزئي، يشمل هذا الرقم "نواة قوة دائمة" قوامها ١٤٠ جنديا و ٣٠ جنديا متفرغا. ويخضع الذكور البالغون من سكان الإقليم إلى التجنيد الإلزامي بطريق القرعة. ويقتضى هذا التجنيد الخدمة بدوام جزئي لثلاثة سنوات تقريبا تنطوي على القيام بتدريبات أسبوعية وحضور معسكر سنوي بـ ١٥ يوما. ويتقاضى جميع الجنود مقابلا عن أداء خدمتهم العسكرية. وتتعاون الكتيبة بانتظام مع حكومات وحيوش أجنبية، كقوات الدفاع الجاماكية والبحرية التابعة للولايات المتحدة والجيش الكندي، وهي تقدم المساعدة في عمليات الإغاثة من الكوارث إلى الأقاليم الأخرى التي تديرها المملكة المتحدة.

٤٣ - ووفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، فقد أعلن في عام ٢٠١٢ عن خطط ستوضع لكتيبة برمودا، بالتعاون مع قوات شرطة برمودا، تتولى بموجبها الكتيبة مسؤوليات أخرى تشمل تسيير دوريات في مياه الإقليم لتعزيز قدراتها على التصدي لمحاولات تسريب المخدرات.

سابعاً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٤٤ - في عام ٢٠١٢، أصبحت برمودا عضواً منتسباً في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الكاريبي.

٤٥ - وبرمودا عضو منتسب في الجماعة الكاريبية وفي السوق الكاريبية المشتركة وعضو في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي التي أنشئت لمكافحة غسل الأموال. ويشترك الإقليم أيضاً في مؤسسة الحفظ الكاريبية، والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، واللجنة الأولمبية الدولية.

٤٦ - وبرمودا لا تنطبق عليها ترتيبات الارتباط مع الاتحاد الأوروبي، وذلك نزولاً عند رغبتها.

٤٧ - ومثلما ورد في الفقرة ٣٢ أعلاه، اتفقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، المملكة المتحدة وفي أقاليمها لما وراء البحار، بما فيها برمودا، في اجتماع المجلس الوزاري المشترك على مواصلة تطوير الصلات مع الأمم المتحدة ووكالاتها والشركاء الإقليميين، وبخاصة في منطقة البحر الكاريبي، وأعرب عن رأيه الداعي إلى أن تشطب لجنة المسائل الخاصة وإنهاء الاستعمار من الأقاليم المدرجة في القائمة إذا كانت تلك هي رغبتها.

ثامناً - وضع الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٤٨ - ترد المعلومات المتعلقة بالتطورات التي طرأت على وضع برمودا في المستقبل في الفرع الأول أعلاه.

باء - موقف السلطة القائمة بالإدارة

٤٩ - في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أدلى ممثل المملكة المتحدة ببيان أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. ويرد في محضر الجلسة (A/C.4/67/SR.5)، أن الممثل ذكر، ضمن جملة أمور، أن حكومة المملكة المتحدة حافظت على موقفها الذي ما زالت متمسكة به منذ فترة طويلة بشأن استقلال هذه الأقاليم. فأى قرار لقطع الصلة الدستورية بين المملكة المتحدة وإقليم من الأقاليم ينبغي أن يتخذ بناء على رغبة واضحة لشعب الإقليم يعرب عنها بالطرق المنصوص عليها بموجب الدستور. وحيث كان الاستقلال هو الخيار، وكان واضحاً أن تلك هي رغبة

الشعب المعرب عنها بالطرق المنصوص عليها بموجب الدستور، تفي حكومة المملكة المتحدة بالتزاماتها بمساعدة الإقليم في تحقيق استقلاله.

٥٠ - وأشار الممثل إلى أن ما يرد في الكتاب الأبيض الذي أصدرته حكومة المملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢، يؤكد التزام الحكومة بالحفاظ على العلاقة الشاملة بين المملكة المتحدة والأقاليم. فقد أعربت الحكومة في مقدمة الكتاب عن إيمانها بأن العلاقات الدستورية هي الأساس الصحيح: فالحكم يسلم للحكومات المنتخبة للأقاليم إلى أقصى حد يتفق مع ضرورة احتفاظ المملكة المتحدة بالصلاحيات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها السيادية، بما في ذلك ضمان أن فعالية أداء الترتيبات الدستورية بما يكفل تعزيز المصالح الفضلى للأقاليم والمملكة المتحدة. وسلمت الحكومة بأهمية مواصلة التفكير في العلاقة الدستورية، وكفالة مواصلة استمرار الحوار حول هذه القضايا مع كل الأقاليم التي تريد المشاركة.

٥١ - ومضى يقول إن الكتاب الأبيض لعام ٢٠١٢ أوضح ما هي المسؤولية الأساسية للحكومة البريطانية وأن هدف هذه الحكومة هو ضمان الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعبها. وتنبثق هذه المسؤولية من القانون الدولي، وبخاصة ميثاق الأمم المتحدة. غير أن ارتباط إقليم بالمملكة المتحدة تترتب عليه أيضا مسؤوليات بالنسبة لهذا الإقليم. فحكومة المملكة المتحدة تتوقع من حكومات الأقاليم أن تستوفي المعايير العالية نفسها في حفظ سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والتحلي بروح النزاهة في تصريف شؤون الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة فعالة، وبناء مجتمعات قوية وناجحة. وستتخذ حكومة المملكة المتحدة إجراءات حازمة وحاسمة حيثما ثبت بالدليل وجود فساد أو سوء إدارة في الإقليم. واختتم الممثل بالقول إن العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار تظل علاقة عصرية تقوم على الشراكة، والقيم المشتركة وحق كل إقليم في تحديد ما إذا كان يريد البقاء مرتبطا بالمملكة المتحدة أم لا. وستظل حكومة المملكة المتحدة ملتزمة بتنمية أقاليمها لما وراء البحار وكفالة استمرار أمنها في المستقبل، ما دامت هذه الأقاليم تريد الإبقاء على ارتباطها بالمملكة المتحدة.

جيم - الإجراءات الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٢ - في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اعتمدت الجمعية العامة دون تصويت القرارين ١٣٢/٦٧ ألف وباء، استنادا إلى تقرير اللجنة الخاصة الحال إلى الجمعية العامة (A/67/23) والتوصيات التي صدرت في وقت لاحق عن اللجنة الرابعة. وقد جاء في الجزء الثالث من منطوق القرار ١٣٢/٦٧ بء المتعلق بمرمودا ما يلي:

إن الجمعية العامة،

١ - تؤكد أهمية تقرير لجنة استقلال برمودا لعام ٢٠٠٥ الذي يقدم دراسة وافية ودقيقة للحقائق المحيطة بالاستقلال، ولا تزال تعرب عن أسفها لأنه لم يجر حتى الآن تنفيذ الخطط الرامية إلى عقد اجتماعات عامة وعرض ورقة خضراء على مجلس النواب تليها ورقة بيضاء تحدد اقتراحات السياسة العامة المتعلقة باستقلال برمودا؛

٢ - تطلب إلى السلطة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة للتوعية التثقيفية للجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تزود الإقليم بالمساعدة عند الطلب.